المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵎ
Conseil national des droits de l'Homme

# مطالب احتجاجات الحسيمة: وقائع ومآلات

1990 · 2020

**تقديم**

كشف الخطاب المواكب لاحتجاجات الحسيمة عن حضور قوي لبعد الذاكرة الجماعية، الذي غذت وصماته وأوجه قصوره آلية تنزع الصفة الإنسانية وتنفي الأخر. وهكذا تطورت رؤية تعارضت فيها ثنائية "البطولة" والإحساس "بالتمايز" و"التعالي" بإحساس «الضحية" و"المضطهد "، ومع تواتر التظاهرات تشكل وعي تاريخي خاص.

هذا الوعي التاريخي عمل على تقديم "الذاكرة الجماعية المهمشة للريف"، كعنصر لتعبئة ساكنة المنطقة لمواجهة ما قدم "كأشكال للإقصاء الرسمي". وقد كان أول مطلب للمحتجين وأكثرها رمزية بالنسبة لهم هو "العسكرة" وضرورة إلغاء الظهير 1.58.381وهو مطلب لم يعد له أساس منذ 1962." (انظر الفصل الخاص "بإلغاء العسكرة ").

وعرفت الاحتجاجات توظيفا مكثفا لبعض الرموز التاريخية مما خلق التباسا من حيث الحوار وآفاقه. بالإضافة الى ذلك تم الاستحواذ عليها وجعلها ملكية للمحتجين.

رغبة من المجلس في تقديم معطيات حول مطالب المحتجين بالحسيمة، التي عرفت وتيرة متصاعدة، فقد تم التمييز بين معيارين أساسيين: أولهما مرتبط بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وثانيهما مرتبط بالتوصيف من حيث طبيعتها والإجراءات التي تتطلبها:

## 1. مطالب احتجاجات الحسيمة

عبر المحتجون في إقليم الحسيمة عن مطالب لا تختلف في غالبيتها عن باقي المطالب المعبر عنها من طرف ساكنة باقي المناطق والجهات بالمملكة. سواء عبر الأشكال الاحتجاجية التي عرفتها بعض المدن والقرى أو عبر القنوات المؤسساتية المتاحة على المستويين المحلي أو المركزي.

### 1.1. ويمكن ترتيب المطالب في المجالات التالية:

| المجال | بعض تفاصيل المطالب |
|---|---|
| التعليم | توسيع شبكة المؤسسات التعليمية بكامل أسلاكها وتخصصاتها (التقنية والعلمية، الأقسام التحضيرية). |
| الصحة | إتمام أشغال المستشفى الإقليمي وتوفير طاقم طبي في جميع التخصصات؛ تعميم المستوصفات والخدمات الطبية على باقي مناطق الإقليم مع تزويدها بمختلف الآلات الضرورية (إسعاف، راديو، أدوية...) وكل الموارد البشرية المؤهلة. |
| الثقافة | بناء مكتبة إقليمية تتوفر على مراجع تهم بالدرجة الأولى كل الأبحاث والدراسات التي تهتم بالريف، ومتناسبة مع متطلبات البحث العلمي. إحداث مركز ثقافي يشمل مختلف الأنشطة والأجنحة الثقافية (مسرح، معهد موسيقي، جناح خاص بالأطفال...) إنشاء مراكز خاصة بالنساء للاستفادة من مختلف التكوينات الثقافية والمهنية موزعة على مختلف الجماعات الترابية بالإقليم. |
| الصيد البحري | تحديد نسبة تصدير مختلف أنواع السمك إلى خارج الاقليم، والاحترام الصارم للراحة البيولوجية للسمك. هيكلة وتشجيع الصيادين الصغار وضمان الحماية القانونية لهم. إعادة النظر في مشاكل البحارة وأرباب مراكب الصيد بعين من المسؤولية والجدية لضمان السير العادي لهذا القطاع ومن أجل وضع حاد للفساد الذي يعيشه القطاع. إيجاد حل لعمال الميناء غير المنضويين تحت أي إطار (الحمالة...) وحمايتهم من الناحية القانونية (التغطية الصحية الإجبارية، التقاعد...). |
| الرياضة | إنشاء ملعب لكرة القدم بمعايير دولية. إنشاء ملاعب كبرى لكرة القدم بكل من مدينتي تاركيست وإمزورن. إنشاء مراكز تشمل مختلف الأنشطة الرياضية موزعة على مختلف جماعات الإقليم. |
| الفلاحة | تشجيع الفلاحين البسطاء وتقديم يد المساعدة لهم. استغلال مؤهلات المنطقة الفلاحية لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي. |

| | |
|---|---|
| الصناعة والتنمية | تشجيع خلق معامل خاصة لتصبير السمك وللصناعة الغذائية عبر منح امتياز ضريبي؛ الإسراع في تنفيذ أشغال المنطقة الصناعية بتغانيمين المخصصة للمهنيين والحرفيين؛ سن سياسات ضريبية شعبية تشجع على الاستثمارات التي تخلق الثروة؛ تأسيس أبناك تنموية جهوية؛ تحمل المؤسسات البنكية لمسؤوليتها في التنمية المحلية والوطنية؛ إدراج إقليم الحسيمة في المناطق التي تستفيد من مختلف المشاريع والإستثمارات التي وقعها المجلس الجهوي. |
| النقل والمواصلات | ربط إقليم الحسيمة بخط السكة الحديدية. ربط الاقليم بالشبكة الوطنية للطرق السيارة؛ تسريع إتمام أشغال الطريق الربطة بين تازة والحسيمة؛ توسيع مطار الشريف الإدريسي- وفتح خطوط جوية جديدة بأسعار مناسبة على غرار باقي المطارات؛ فتح خطوط بحرية جديدة بين الحسيمة وأروبا لتسهيل عملية العبور؛ تعزيز الشبكة الطرقية بين مختلف مداشر إقليمي الحسيمة والدريوش؛ هيكلة قطاع النقل والمواصلات لما فيه مصلحة للمواطنين، والمتمثل في سيارات الاجرة الصغيرة والكبيرة، وتقديم حل قانوني لضمان تقاعدهم وتغطيتهم الصحية. |
| البيئة | الحفاظ على القطاع الغابوي وصيانته وفق المعايير الدولية. الحفاظ على الثروة المائية للإقليم مع تحسين تدبير استغلالها لصالح الساكنة، وتحسين جودة الماء الصالح للشرب. الحفاظ على شواطئ الإقليم وعدم السماح بالتسيب والفوضى في تدبيرها. جعل سهل النكور منطقة فلاحية لا منطقة إسمنتية تتسابق إليها لوبيات العقار. |
| السياحة | إحداث منشآت سياحية تعرف بجمالية وتاريخ المنطقة في مختلف مناطق الإقليم (محطات ثلجية بإساكن-شقران-بني عمارث )؛ إعطاء الأولوية لأبناء المنطقة في التشغيل بالمنشآت السياحية المتواجدة بالإقليم. |
| الحكامة | خلق برامج حقيقية للقضاء على البطالة؛ وضع حد لدور الأبناك في تهريب أموال العمال المهاجرين الريفيين إلى خارج المنطقة عبر توظيفها في إنجاز مشاريع اقتصادية وإنمائية بالريف. مراقبة أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية وتخفيضها بما يتلاءم مع القدرة الشرائية للمواطنين، ووضع حد للوبيات المحتكرة لتوزيع تلك المواد الغذائية وبخاصة في مجال سوق الخضر- والفواكه. اختيار مسؤولين أكفاء متشبعين بثقافة حقوق الانسان من أجل القطع مع الشطط في |

| | |
|---|---|
| | استعمال السلطة. تحمل السلطات لمسؤوليتها في السير العادي للحياة العامة وتخليق الحياة العامة واحترام الملك المشترك؛ التوزيع العادل لمختلف نفقات الاستثمار العمومي؛ منح الأولوية لساكنة الإقليم للولوج إلى وظائف المؤسسات العمومية المتواجدة بالإقليم؛ تحسين كل الخدمات القنصلية بالخارج؛ معاقبة كل اللوبيات المتورطة في جميع الاختلالات التي يعرفها هذا القطاع. |

إن القول بأن أغلب المطالب تندرج ضمن المطالب المعبر عنها في مختلف مناطق المغرب، يستدعي التدقيقات التالية:

- تأتي أغلب المطالب، في شكلها المعتاد، متقطعة أو متدرجة وتبعا لأسبقيات، سواء من حيث بلورتها أو من حيث الاستعجالية بينما في هذه الحالة، جاءت ككتلة موحدة وبدون تراتبية رغم كونها ذات طبيعة متعددة الأبعاد وتتطلب إجراءات مختلفة
- وهذا ما نتج عنه نوع من الالتباس اعتبارا للصعوبات فيما يتعلق بتعيين مخاطب رسمي بخصوص كل مطلب وبالتالي صعب من إمكانية تفعيل ودعم الاليات الديموقراطية ذات الصلة بالمشاركة واللامركزية واللاتمركز.

### 2.1 توصيف المطالب

من حيث التدبير وقابلية المطالب للتنفيذ والإنجاز، يمكن التمييز بين المطالب المعتادة والتي تسمح آليات الحوار بتحقيقها، وتلك التي تتعلق بسوء التدبير والحكامة، وتلك التي تعتمد على إجراءات ومساطر خاصة.

#### النوع الأول: مطالب ذات صلة بسوء التدبير

وهي المطالب التي تعلقت بمشاريع تمت برمجتها أو تأخر تحقيقها أو وقع تماطل في إنجازها أو تمت مراجعتها. وهذه المطالب كان بالإمكان الحوار حولها بشكل يسمح بوضع جدولة محددة من شأنها والقطع مع التدبير وسوء الحكامة؛

**النوع الثاني: مطالب ذات علاقة بسياسة القرب**

وهي تتعلق بنفس المتطلبات التي تم تحديدها أو برمجتها أو تلبيتها أو عدم تلبيتها على المستوى المحلي. وهي كالتالي:

- تقييم موضوعي لكفاءات النخب المحلية بإخضاع أداءها لمعايير الحكامة الجيدة؛
- التقدم في نوعية التمثيلية المحلية وربما الوصول إلى آليات موضوعية للتمكين الفعلي من المسؤولية وتفعيل المحاسبة؛

**النوع الثالث: مطالب تتطلب إعمال مساطر قانونية خاصة**

وتتمثل في المطالب التي تعتمد على قوانين ومساطر محددة، وبالتالي فإن النقاش حولها لا يمكن أن يتم إلا في إطار خاص متناسب مع خصوصياتها. وارتأى المجلس أن يقف مليا عند هذا النوع الثالث وذلك بتقديم الإطار القانوني والمساطر المعمول بها بعلاقة مع القطاعات موضوع هذه المطالب، بما يقدم إضاءات بخصوصها. ويتعلق الأمر بنزع الأراضي بسبب المنفعة العامة وعدم تدخل وزارة الأوقاف في الأراضي التي وهبها المواطنون لأغراض دينية والملك الغابوي وتسعيرة الماء والكهرباء. وهي الأمور التي يأتي تفصيل أسسها والمساطر القانونية اللازمة لطرحها وحلها (الملحق الخاص بإعمال المساطر الخاصة).

## 3 تعاطي الدولة مع مطالب المحتجين

إن تقييم طريقة تعامل الدولة مع احتجاجات الحسيمة لا يمكن أن يقتصر على رصد أساليب وأشكال تعامل مختلف مؤسسات الدولة مع لحظة الاحتجاج. إذ أن الاقتصار عليها يسمح، بلا شك، بتقييم قدرة الدولة على التفاعل مع التهديدات الظرفية، غير أنه يبقى قاصرا على قياس قدرة الدولة على التخطيط والإشراف والتوقع.

لا شـــك أن الدولة الحديثة تتحدد بدرجة قدرتها Résilience على مواجهة التوترات الطارئة المرتبطة بتقلبات الظرفية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال قدرتها على وضع سياسات عمومية قادرة على توفير الإطار المناسب لتحقيق تطلعات المواطنين وطموحاتهم وحقهم في التمتع بالعيش الكريم، وفق مقاربة اســـتباقية قبل أن تتحول الطموحات إلى إحباطات والحقوق إلى مظالم.

بناء عليه، فإن طريقة تعاطي السلطات العمومية مع المحتجين ليست سوى لحظة ضمن مسار تدبيري يتميز بحضور قوي لإقليم الحسـيمة في أجندة السـياسـة التنموية للدولة خلال العشـريتين الأخيرتين. ومن هنا فإنه من الصـعب اختزال طريقة تعاطي السـلطات العمومية مع سـاكنة المنطقة في الأحداث والوقائع التي عرفتها الاحتجاجات. ولذلك، وتفاديا لكل نزعة اختزالية، فإن فهم تعاطي السلطات العمومية مع الاحتجاجات، يقتضي وضع هذه الأخيرة ضمن الإطار العام المتعلق بمنطقة الحسيمة ومطالب ساكنتها بالسياسات العمومية.

### 1.2. إقليم الحسيمة في السياسات العمومية

لا يقتصـر تحقيق المصـالحة على الاشـتغال على الذات والتاريخ فقط. فبقدر ما تتطلب المصـالحة إعادة بناء الثقة للاشـتغال على الماضي، بقدر ما تسـتدعي، كذلك وبالضـرورة، مواجهة تحديات الحاضر والمسـتقبل خاصـة فيما يتعلق باضطلاع الدولة بمسؤولياتها في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمواطنين.

لقد عملت الدولة على إعادة تصـحيح مسـار التنمية في المنطقة لتدارك الخصـاص المهول الذي تعرفه خاصـة في قطاعات التعليم والصـحة والبنيات التحتية. ويتجلى ذلك بالأسـاس في المشـروعين الهيكلين اللذين تم إنجازهما، وهو ما يؤسـس لمقاربة جديدة في التعاطي مع تنمية المنطقة بما يسـمح بتدارك ما يسـميه البعض ب" **الدين التاريخي** " للريف على الدولة."

- **الطريق الدائرية المتوسطية**: الرابطة بين جهتي طنجة والسعيدية على امتداد 507 كيلومتر، والتي تم الانتهاء منها سنة 2012. وقد ساهم هذا المشروع في تحسين شروط عيش أزيد من ثلاثة ملايين نسمة من ساكنة الريف في الجهتين بشكل عام. كما ساهم هذا المشروع المهيكل في تسهيل الحركية الإنسانية (la mobilité humaine) لساكنة إقليم الحسيمة ومنطقة الريف بشكل عام. ذلك أن الطريق الدائرية المتوسطية تربط بين تسعة أقاليم وعمالات وثمان مدن، كما أنها تسمح بالوصول إلى ما يزيد عن مائتي كيلومتر من الشواطئ. وساهمت في خلق أزيد من 50 ألف منصب شغل مباشر وحوالي 200 ألف منصب غير مباشر. كما أنها خلقت **دينامية اقتصادية كبيرة في المنطقة** بربطها بين 4 موانئ و7 مواقع سياحية.[1]

- **برنامج التنمية المجالية "الحسيمة-منارة المتوسط"** والذي رصد له غلاف مالي يناهز 6.5 مليار دهم. ويضم أزيد من 533 مشروعا ويوفر بنيات تحتية أساسية. وهذا ما يعزز فعلية الولوج للحقوق الانسانية الاساسية للمنطقة، خاصة الحق في التعليم والصحة.[2]

إلا أن تعثر عدد من هذه المشاريع والاختلالات في تدبيرها أدى إلى فتح تحقيق بأمر من جلالة الملك محمد السادس بهدف تحديد المسؤوليات، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو ما ترتب عنه قرارات ملكية همت بالخصوص إعفاء وزراء ومسؤولين.

- **برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية** الذي رصد له مبلغ يناهز ملياري درهم بالنسبة لإقليم الحسيمة. ويتوزع على قطاعات الصحة والتعليم والشغل والبنية التحتية بمختلف مناطق الإقليم.

[1] http://www.equipement.gov.ma/Infrastructures-Routieres/Actualites/Pages/Actualites.aspx
[2] https://assabah.ma/219058.html

- ففي مجال الصحة تم بناء مستشفى إقليمي كبير بمدينة الحسيمة بمبلغ يناهز 250 مليون درهم، ومستشفى آخر بمنطقة إمزورن. وبالإضافة إلى ذلك فقد تمت إعادة هيكلة 24 مركزا صحيا وتشييد 5 مراكز جديدة[3]. غير أنها عانت من النقص في الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة.

أما في مجال التعليم والتكوين: فقد تم تحسين البنية التحتية التعليمية، وهو ما تجلى في تفكيك وإعادة بناء حوالي 600 حجرة من البناء القابل للتفكيك، وتهيئة العديد من المدارس والداخليات بمختلف مناطق الإقليم وتشييد ثلاث مؤسسات للتكوين المهني بكل من بني بوعياش، إساكن، وتارجيست، لتنضاف إلى المؤسسات الموجودة في الإقليم[4].

ورغم ذلك فما زال الإقليم يعاني من الهدر المدرسي ومن بعده عن تعميم التعليم ومن النقص في التجهيزات التقنية المسهلة للاستيعاب.

بلغت الاعتمادات التي رصدتها الدولة لإنجاز مشاريع في إقليم الحسيمة حوالي 25 مليار درهم خلال فترة لا تتجاوز 14 سنة. ولا شك أن هذا الجهد يبقى استثنائيا بالمقارنة مع الاستثمارات المنجزة في باقي جهات المملكة خلال نفس الفترة. ومازالت منطقة الريف تتطلب جهدا متواصلا لتجاوز العجز المتراكم.

### 2.2. تعاطي السلطات العمومية مع مطالب المحتجين

لاحظ المجلس بطء استجابة الحكومة لمطالب المحتجين، وبدرجة أكبر من طرف الهيئات المنتخبة. لا شك أن تأخر الحوار مع أعضاء الحكومة وشبه انعدامه مع منتخبي المنطقة لمدة ستة أشهر، قد أثر سلبا على منحى الاحتجاجات. كما أن المحاولات الأولى للحوار لم تعتمد على مقاربة تشاركية.

---

[3] https://anfaspress.com/news/voir/40277-2018-06-28-06-31-23

[4] http://www.asdaerif.net/2019/09/18/%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%A7/

ويسـجل المجلس أن التجاوب الفعلي للحكومة، جاء في فترة كانت فيها الاحتجاجات قد أخذت منحى تصـاعديا، فقد جاء على لسان وزير الداخلية، أن جلسات الحوار تعثرت بسبب إلحاح المحتجين على إلغاء "ظهير العسكرة" ورفضهم أي نقاش آخر.

## 3. النتائج المترتبة عن الاحتجاجات

عرفت سيرورة التفاعل مع المطالب ثلاث محطات أساسية وهي:

### 1.3. محاولات الحوار

عقد وزراء ومسؤولون لقاءات متعددة مع المنتخبين وفاعلين غير حكوميين في محاولة لمناقشة المطالب إبانها ومنها:

- 20 ماي 2016: أعلنت وزارة الداخلية تخصيصها حوالي 200 وظيفة لإقليم الحسيمة؛
- 21 ماي 2017: زار وفد وزاري يترأسه السيد وزير الداخلية، ويتكون من وزراء الفلاحة والصيد البحري والتجهيز والنقل واللوجستيك والماء ووزير الصحة والتربية الوطنية والتكوين المهني والثقافة والاتصال والمدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، من أجل الوقوف على مدى تقدم الأشغال والمشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية، خاصة تلك المبرمجة في مشروع "الحسيمة منارة المتوسط"؛
- 23 ماي 2017: حاصر محتجون بمنطقة إسـاكن مروحية عدد من المسـؤولين والوزراء ورشـقوهم بالحجارة وهددوا "بإضرام النار " ولم يسمح للمروحية بالتحليق إلا بعد ساعات؛
- 12يونيو 2017: زيارة ثانية لوفد وزاري يتكون من وزراء الداخلية والتجهيز والنقل واللوجسـتيك وكاتبة الدولة لدى الوزارة نفسها، والمدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل تتبع انجاز مجموعة من المشاريع وخصوصا مشروع سد غيس ومشروع تحلية مياه البحر.

### 2.3. إعفاءات من المسؤولية

- إعفاء العديد من الوزراء والمسؤولين بعد خلاصات التحقيق حول مشروع الحسيمة منارة المتوسط
- إعفاء عامل إقليم الحسيمة ومناديب وزارات التجهيز والصحة والصيد البحري ومدير المستشفى الإقليمي بالحسيمة؛
- إعفاء باشوات الجماعات الحضرية والجماعات القروية، وممثلي السلطات المحلية ببعض الجماعات الترابية.

### 3.3. تأمل بخصوص تفاعل وطني

ليس من الصعب الربط بين الاحتجاجات في الحسيمة أو حتى في جرادة وزاكورة وبين نموذج التنمية الجديد الذي هو طور البلورة. هناك إذن حاجة ملحة سواء في المغرب، كما في دول أخرى، لتجديد العقد الذي يربط الدول بمواطنيها على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بهدف ضمان فعلية الحقوق المنصوص عليها بالدستور.

وسواء في الحسيمة أو طنجة أو لكويرة إن ترجمة إنجازات بلادنا من حيث سياسات حقوق الانسان يجب أن تكون ضمن مقاربة تشاركية شاملة ومستفيضة. أن أي خلل في تدبير الشأن العام يجب تصحيحه على الفور وإخضاعه للمحاسبة.

وفي هذا المسار فان كل مؤسسات الحكامة مطالبة بلعب دورها الكامل لتصبح اليات حقيقية تضمن للمواطنين ممارسة حقوقهم الأساسية.

## 4. مطلب إلغاء "ظهير العسكرة"

يسجل المجلس الشعار الذي تم تداوله من طرف المحتجين بخصوص إلغاء ظهير 1.58.381 والادعاء الذي يعتبر إقليم الحسيمة منطقة عسكرية. وتابع الآراء المعبر عنها؛

بناء على ضرورة التذكير بالتدابير الأمنية التي تخضع لها منطقة الحسيمة؛

فحص وتمحيص المعطيات القانونية والواقعية ذات الصلة بالموضوع؛

يقدم المجلس معطيات قانونية وتاريخية والإجراءات التدبيرية التي تخضع لها إقليم الحسيمة ذات الصلة:

### 2.4. على مستوى الوضع القانوني لظهير 1.58.381

يؤكد المجلس على إلغاء ظهير 1.58.381 الذي يعتبر إقليم الحسيمة منطقة عسكرية تمت من خلال ما يلي:

1- بإقرار دستور 1962 تم إلغاء العمل بجميع الظهائر التي سبقت صدور الدستور لأن الظهير صدر في فترة فراغ دستوري؛

2- ينص الفصل السادس من ظهير التقسيم الإداري على "أنه تلغى جميع المقتضيات التشريعية أو التنظيمية المخالفة لظهيرنا هذا" مما يعني انه نسخ ما قبله أي ظهير 1.58.381؛

3- ألغى ظهير التقسيم الإداري الظهير وذلك طبقا للقاعدة القانونية بأن نص خاص والخاص يقدم على العام عند التعارض؛

4- ويعزز هذه النظرية التصريح الذي أدلى به وزير الداخلية خلال إحدى لقاءاته مع بعض الفعاليات المنتخبة والمدنية بمنطقة الحسيمة، حيث أكد أن "إقليم الحسيمة، كباقي أقاليم المملكة، تسري عليه ابتداء من سنة 1959 مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.59.351 بشأن التقسيم الإداري للمملكة، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 2458 بتاريخ 4 دجنبر 1959، والذي صنف الإقليم كواحد من بين 16 إقليما وعمالتين المشكلين للمملكة في تلك الفترة، علما أن هذا الظهير قد خضع لعدة تعديلات واكبت التطور المجالي الذي عرفته بلادنا[5].

[5]. https://www.rue20.com/%D9%84%D9%93%D9%81%D8%AA%D9%8A%D9%80%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9/

5- استنادا على الفصل 474 من قانون الالتزامات والعقود الذي ينص على أنه «لا تلغى القوانين إلا بقوانين لاحقة، وذلك إذا نصت هذه صراحة على الإلغاء، أو كان القانون الجديد متعارضا مع قانون سابق أو منظما لكل الموضوع الذي ينظمها.»

### 2.4. الإجراءات التدبيرية للشأن العام لإقليم الحسيمة

يســـجل المجلس مجموعة من المعطيات الواقعية التي تؤكد أن منطقة الحســـيمة لا تنطبق عليها أي من المقومات الضرورية لاعتبار منطقة ما منطقة عسكرية، من قبيل:

- وجود قيود على حريات وحقوق الأشخاص في التحرك في المنطقة أو جزء منها؛
- تواجد عسكري في المنطقة، وتعيين حاكم عسكري وإدارة عسكرية تسير الإقليم محل السلطات المدنية أو وجود قوانين استثنائية أو حالة حصار أو حظر التجوال؛
- إن اعتبار منطقة ما منطقة عسكرية يعني بالضرورة تخويلها نظاما قانونيا خاصا للحماية خارج المنظومة القانونية العادية المقررة لحماية باقي المناطق المسماة مدنية؛
- إن تدبير حفظ الامن العام وحماية أمن الساكنة خلال الاحتجاجات خلال سنة كاملة كان من مسؤولية الامن الوطني والقوات العمومية داخل المدار الحضري ومن طرف الدرك الملكي داخل المدار القروي؛
- وفي غياب هذه العناصر، وبصرف النظر عن باقي الحجج التي تؤكد الإلغاء الضمني للظهير، فانه يبقى من الصعب، من الناحية الواقعية، اعتبار منطقة الحسيمة منطقة عسكرية.

### 3.4. على مستوى موقف البحث التاريخي من ظهير 1.58.381

يسجل المجلس أن هناك 4 ظهائر صدرت من قبل المغفور له الملك محمد الخامس، وبالتالي لم يكن الريف وحده هو من أطلق عليه مصطلح "العسكرة" هناك أيضا منطقة تافيلالت التي أصدر فيها ظهير كذلك لإيقاف تمرد عدي أوبيهي، بعدها ظهير صدر في أكتوبر 1958 جعل من الرباط منطقة عسكرية ليأتي بعدها بأيام تازة والحسيمة كآخر إقليم يتم إعلانه منطقة عسكرية " .

- أصدر المغفور له الملك محمد الخامس ظهيرا في عام 1959 عندما عين حاكما مدنيا جديدا في الحسيمة بدلا من الحاكم العسكري مما ألغى تلقائيا الظهير السابق إذ أن الظهير يلغى بظهير وهذا ما حصل ."

ففضلا عن العناصر الواقعية التي تدل بما لا يدع مجالا للشك أن إقليم الحسيمة يعتبر إقليما عاديا وهو ما كرسته إطار القوانين التي تعاقبت على تنظيم التقسيم الإداري للمملكة، فإن كل المقتضيات القانونية المتوفرة ألغت ظهير 1.58.381.

وبناء على ما سبق يؤكد المجلس عدم وجود نصوص قانونية ولا إجراءات خاصة لتدبير شؤون منطقة الحسيمة تؤشر على أن ما يسميه المحتجون أن منطقة الحسيمة تخضع لـ"ظهير العسكرة"، لا أساسا قانونيا له.